الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

عدد
٤٢٨ / س

سعـادة النائب فؤاد مخزومي المحترم

نودعكـم ربطـــا" جـواب الحكـومة على سؤالكم حـول قرار حصر السلاح بيد الدولة و معوقات تطبيقية ٠

بيروت في : ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٥
أمين عام مجلس النواب

عدنان ضاهر

بيروت، في: ٢٠٢٥/١٢/٥
رقم الصادر: ٢٥٨٩/م.ص
رقم المحفوظات: ١٦٨/ش.ن - ٢٣٨٩/د/٢٠٢٥

دولـــة رئيس مجلس النـــواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائب السيد فؤاد مخزومي حول قرار حَصر السّلاح بيَدّ الدولة ومَعوقات تطبيقه.

المرجـع: إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ٤٢٨/س تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٨ ومُرفقاته.

جَواباً على السؤال المُقدّم من النائب السيد فؤاد مخزومي حول قرار حَصر السّلاح بيَدّ الدّولة ومَعوقات تَطبيقه،

نُفيدكم بدايةً أنّ حكومة "الإصلاح والإنقاذ" قد تعهّدت في بيانها الوزاري إلتزام الدولة بالكامل مسؤوليّة أمن البلاد، والدّفاع عن حُدودها وثغورها، وحماية مواطنيها، كما وتحصين الاستقلال وتعبئة الأسرة العربيّة وعموم الدّول لحماية لبنان، وشدّدت الحكومة على التزامها بتَعهداتها، لا سيّما لجهة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ كاملاً، من دون اجتزاء ولا انتقاء والتزامها بالترتيبات الخاصة بوقف الأعمال العدائية كما وافقت عليه الحكومة السابقة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤،

كما التزمت الحكومة وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني المُقرّة في الطائف، بإتّخاذ الإجراءات اللّازمة كافة لتحرير جميع الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي وبَسط سيادة الدولة على جَميع أراضيها بقواها الذاتيّة حصراً، ونَشر الجيش في مناطق الحُدود اللبنانيّة المُعترف بها دوليّاً،

وهي تؤكّد حقّ لبنان في الدّفاع عن النّفس في حال حُصول أي اعتداء، وذلك وفقَ ميثاق الأمم المُتّحدة وبالتحديد المادة /٥١/ التي تحفظ حقّ الدول، افرديًا أو مُجتمعة، في الدفاع عن نفسها في حال تعرضها للاعتداء، وهي تسعى لأجل دولة تَملك قرار الحرب والسلم، دولةً جيشُها صاحب عقيدة قتالية دفاعية يَحمي الشعب ويَخوض أيّ حرب وفقاً لأحكام الدستور،

وإن الحكومة، إذ تعتبر مسألة السيادة هي مسألة حاسمة، فهي تتمسّك بشكلٍ قاطع أنّ الدولة اللبنانية وحدها هي التي يُمكنها امتلاك السّلاح داخل أراضيها، وأن الدولة اللبنانية وحدها هي التي تملك السلطة لاتخاذ قرارات الحرب والسلم، وهيَ مُصرّة على مواصلة العمل من أجل بَسط سيادة الدولة على المناطق اللبنانيّة شمال الليطاني كما في جنوبه، وهي تَعي أنّ من شأن هذا السَّعي أن يتمّ على مراحل وهي تتطلّع الى تَحقيق أهدافه في مَدى زمني غير بعيد.

وإنّه، لهذه الغاية، وبعد أن قرّر مجلس الوزراء بجلسته المُنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٥ تكليف الجيش اللبناني وضع خطّة تطبيقيّة لحَصر السّلاح قبل نهاية العام الحالي بيَد الجّهات المُحدّدة في "إعلان التَرتيبات الخاصة بوقف الأعمال العدائية" وحدها،

أستمع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٥ الى العرض الذي قدّمه قائد الجيش حول خطّة حصر السلاح في المناطق اللبنانية كافة ورحّب بموجب قراره رقم ٥ بالخطة التي وضعتها قيادة الجيش ومراحلها المُتتالية، لضمان تطبيق قرار بسط سلطة الدولة بِقواها الذاتية حصراً، وحصر السلاح بيد السلطات الشرعية وأخذ علماً بها وفقاً لما هو منصوص في اتفاق الطائف والقرار ١٧٠١ وخطاب القسم للسيّد رئيس الجمهورية والبيان الوزاري للحكومة الحالية، والتي أكدّ عليها بتفصيل ووضوح كاملين، إعلان وقف الأعمال العدائية من قبل الطرفين، وقرّر مجلس الوزراء الإبقاء على مضمون الخطة ومداولاته بشأنها سرياً، وعلى أن ترفع قيادة الجيش تقريراً شهرياً بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء،

وإنّ مجلس الوزراء وفي جلساته التي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٦ وتاريخ ٢٠٢٥/١١/٦ وتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٤ أطّلع على التّقرير الشهريّ الذي عرضه قائد الجيش في كلّ جلسة حول خطّة حصر السلاح في المناطق اللبنانية كافة،

وإنّه وفي هذا السياق **يُفيد** السيد وزير الدفاع الوطني بما يلي:

١. **<u>بالنسبة للمعلومات التي تمّت على أساسها موافقة مجلس الوزراء على الأهداف الواردة في مُقدّمة الورقة التي تَقدّم بها الجانب الأميركي بشأن تمديد وتثبيت إعلان وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل:</u>**

يفيد السيد وزير الدفاع الوطني بأن وقف إطلاق النار الموقّع في ٢٠٢٤/١١/٢٧، قد واجه ومن اللحظة الأولى، تجاهلًا إسرائيلياً وإمعاناً في الخروقات والإعتداءات والاستهدافات ـ ولما تزل حتى الساعة ـ وبوتيرة تصعيديّة عدوانيّة واضحة.

ويُضيف إلى أنّ الاعتبارات التي أملت على الحكومة إعطاء موافقتها على الأهداف الواردة في مُقدّمة الورقة التي تَقدّم بها الجانب الأميركي هي وَقف العدوان الاسرائيلي، استكمال وإنجاح خطة الجيش اللبناني لنزع السلاح، عودة الأمن والأمان والاستقرار الى المناطق المُستهدفة وكلّ الأراضي اللبنانية، الشروع في التحضير لمرحلة إعادة الإعمار، بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني. إنسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية خصوصًا من النقاط والمواقع التي ما زالت تحتلّها في الجنوب اللبناني والتماس دعم الدول الصديقة والشقيقة والشريكة في تطبيق وقف اطلاق النار وردع اسرائيل التي تَعتدي على السيادة اللبنانية يوميًا دون وازع أو رادع.

٢. **بالنسبة لعدم الوضوح في خطة الجيش التي تبنّتها الحكومة حول حصر السلاح بيد الدولة:**

يُشير السيد وزير الدفاع الوطني الى أنّه ليس هناك عدم وضوح في تنفيذ خطة الجيش التي تبنّتها الحكومة في مسألة حصر السلاح بيَد الدولة، حيث يقدّم قائد الجيش تقارير شهريّة في مجلس الوزراء حول سَير الخطة بشفافيّة وعلانيّة،

وأنّ هذه الخطة تعتمد مسارًا ومنهجيّة وآليّة واضحة تُحدّد فيها ما أنجز وسيُنجز، مع التَطرّق الى عوامل واعتبارات سياسيّة وميدانيّة وتقنيّة ولوجستيّة تَضعها قيادة الجيش بتصرّف وعهدة السلطة السياسية.

٣. **بالنسبة الى اطلاع الحكومة النواب على مَعلومات وتفاصيل الخطّة ومضمونها وما اذا كان ما يتمّ تنفيذه يَتماشى مع الخطّة:**

يُفيد السيد وزير الدفاع الوطني أنّ الحكومة حَريصة ـ كما السّادة النواب ـ على مبدأ فصل السلطات الذي يَجعل من المؤسّسة العسكريّة خاضعة للسلطة التنفيذيّة مثلما يَجعل مجلس النواب مُراقبًا لعمل الحكومة ويَمنحها ثقته، ورُغم أنّ مجلس الوزراء قرّر الإبقاء على مضمون الخطة ومداولاته بشأنها سريّاً، وطلب من قيادة الجيش رفع تقارير شهريّة بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء، ألّا أنّه قد تمّ الإفصاح غير مرّة، عن الخطوط العريضة لهذه الخطّة من قبل رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين وبشكلٍ واضح من الكافة.

٤. **بالنسبة للعراقيل والمَعوقات التي تُبطئ تَنفيذ الخطّة، كيفيّة مواجهتها وتَجاوزها، والاتصالات العربيّة والدوليّة التي تُجريها الحكومة لمواكبة هذا المَلف وتأمين الظروف المؤاتية لتنفيذه:**

يُفيد السيد وزير الدفاع الوطني أنّ ثمّة عراقيل داخلية وتَحفّظات ومُعارضة تواجه خطّة حَصر السّلاح من جهة، وهناك مُطالبة بالتّعجيل والاسراع بتنفيذ الخطّة وضغوطات على الحكومة اللبنانية من جهة ثانية،

إلاّ أنّ الحكومة اللبنانية، التي توازن بين كلّ هذه الاعتبارات، تؤكّد أنّ قرار نزع السلاح هو نهائيّ ولا عودة عنه ولا رُجوع الى الوراء وهي عازمة على تحقيق هذا الهدف،

وإنّه، ومن هذا المُنطلق، يتمّ إجراء الاتصالات الضروريّة والهادفة الى تأمين دَعم دولي وفعليّ للبنان وخصوصًا للجيش اللبناني، على أمل أن يُتوّج الدّعم بمؤتمر لدعم الجيش ومُساعدة لبنان على التّحضير لمرحلة ما بعد انتهاء مهام اليونيفيل وانتشار الجيش اللبناني في كل الجنوب ولبنان.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام